S/PRST/2018/3

الأمم المتحدة

Distr.: General
30 January 2018
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلســـة مجلس الأمن ٨١٧٠ المعقودة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”توطيد السلام في غرب أفريقيا “:

”يحيط مجلس الأمن علما بتقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الســاحل، ويرحب بالإحاطة التي قدمها الممثل الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الســاحل، محمد بن شمباس، في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

”ويشـــير مجلس الأمن إلى قراراته ٢٣٩١ (٢٠١٧) و ٢٣٥٩ (٢٠١٧) و ٢٣٦٤ (٢٠١٧) و ٢٣٤٩ (٢٠١٧) و ٢٣٢٠ (٢٠١٦)، وإلى بيانيه الرئاسيين S/PRST/2017/2 و S/PRST/2017/10.

”ويعرب مجلس الأمن عن دعمه الكامل للممثل الخاص، ويتطلع إلى الأنشـــطة الجارية التي يضطلع بها المكتب في ميادين منع نشوب النزاعات والوساطة والمساعي الحميدة، والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي لمعالجة الأسـباب الجذرية والأخطار الشـاملة والعابرة للحدود التي تتهدد السـلام والأمن، فضـلا عن تعزيز الحكم الرشـيد، وتقوية القدرات المؤسـسـية، واحترام سـيادة القانون وحقوق الإنسـان، ووصـول موظفي العمل الإنساني والمساعدة الإنسانية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، ويؤكد ضرورة مواصلة تقديم الدعم وتوفير الموارد في هذا الصـــدد. ويرحب مجلس الأمن كذلك بالجهود الرامية إلى إعطاء دفعة جديدة لتنفيذ اســتراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة السـاحل، بهدف تحسـين تنسـيق الاسـتجابة الدولية لاحتياجات سكان ومجتمعات منطقة الساحل وزيادة كفاءتها، ويهيب بالجهات المانحة أن تحشد جهودها وتوائم أنشطتها مع هذه الأولويات والأهداف الرئيسية.

”ويرحب مجلس الأمن بالتطورات الإيجابية التي طرأت في العديد من بلدان غرب أفريقيا، بما في ذلك الجهود المتواصـلة في إجراء الإصـلاحات السـياسـية والدسـتورية وإصـلاح القطاع الأمني من أجل تحسـين الحوكمة، وتوطيد الديمقراطية وزيادة المشـاركة السـلمية، فضـلا عن التدابير المتخذة لتعزيز حقوق الإنسان، ويشجع الجهات الوطنية المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني، على مواصلة المشاركة في الحوار بروح التسامح والشمولية.

”ويشـدد مجلس الأمن على الحاجة إلى أن تعمل الجهات المعنية الوطنية معا لتيسـير التحضـير لانتخابات سلمية وشفافة وموثوقة وإجرائها في الوقت المناسب، ويحثها على ضمان فرص متكافئة لجميع



300118 300118 18-01386 (A)



المرشحين والعمل على زيادة مشاركة المرأة، بما في ذلك من أجل زيادة عدد النساء المعينات في المناصب الحكومية العليا، وفقا لالتزامات كل منها على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

"ويشدد مجلس الأمن على الدور المهم الذي تضطلع به المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام، وكذلك في حالات ما بعد النزاع، على النحو الذي جرى التسليم به في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع، بما فيها القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥).

"ويرحب مجلس الأمن بالانتخابات العامة السلمية التي جرت في ليبريا في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر وبالانتخابات الرئاسية النهائية التي جرت في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ويعرب عن تقديره للعمل الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام، فريد ظريف، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وللجهود التي يبذلها الرئيس السابق أولوسيغون أوباسانجو، أحد أعضاء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى الذي أنشأه الأمين العام، والممثل الخاص للأمين العام شمباس رئيس مكتب الأمم المتحدة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والاتحاد الأفريقي. ويشجع أعضاءُ مجلس الأمن المجتمعَ الدولي والجهات المانحة على مواصلة الانخراط في مساعدة ليبريا في جهودها المتواصلة من أجل تحقيق السلام الدائم، بما في ذلك دعما للالتزامات الواردة في خطة بناء السلام في ليبريا. ويقر مجلس الأمن بأهمية استمرار الاهتمام الدولي بليبريا بعد أن تنسحب بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في آذار/مارس ٢٠١٨، بناء على قراره ٢٣٣٣ (٢٠١٦)، وكذلك خلال الفترة الانتقالية التي تلي ذلك، ويشدد على أهمية دور لجنة بناء السلام في هذا الصدد.

"ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن قلقه إزاء الحالة في غينيا - بيساو، ويهيب بجميع القادة السياسيين أن يتمسكوا بأحكام اتفاقات كوناكري، وأن يكملوا تنفيذها دون مزيد من التأخير. ويشيد مجلس الأمن باستمرار انخراط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في دعم الجهود الرامية إلى الخروج من المأزق السياسي، ويعرب عن استعداده للنظر في دعم التدابير الإضافية التي يمكن أن تتخذها في هذا الشأن. ويشدد مجلس الأمن على أهمية تنظيم انتخابات تشريعية حرة ونزيهة في غينيا - بيساو، وفقا لدستورها.

"ويلاحظ مجلس الأمن بقلق الحالة في توغو، ويرحب بالجهود الإقليمية الجارية الرامية إلى مساعدة الجهات الوطنية المعنية على إيجاد سبيل للمضي قدما، عبر الحوار.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه الشديد من الوضع الأمني العويص في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ولا سيما التهديدات التي تشكلها الهجمات الإرهابية اللاتناظرية، والقرصنة البحرية، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والأسلحة والمخدرات والموارد الطبيعية، وهي تهديدات يمكن أن تكون مترابطة.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه من تهديدات الإرهاب، بما في ذلك الطريقة التي يسلكها الإرهابيون في خطابهم من أجل استقطاب المجتمعات، وتعبئة الموارد، وتحريض الآخرين على ارتكاب الأعمال الإرهابية في المنطقة وتجنيدهم في تلك الأعمال، وذلك باستغلالهم شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية في بعض الحالات. ويدين مجلس الأمن بشدة جميع الهجمات الإرهابية التي تقع في المنطقة، وبخاصة في منطقة الساحل، على أيدي تنظيمات في مقدمتها جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وأنصار الإسلام، وفي منطقة حوض بحيرة تشاد، ولا سيما جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ويشدد على ضرورة مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله

ومظاهره، بما في ذلك معالجة الظروف المؤدية إلى انتشاره، وفقا للالتزامات المترتبة بموجب القانون الدولي، وبخاصة القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلق خاص من الهجمات الموجهة ضد المدنيين، الذين هم الضحايا الرئيسيون للهجمات الإرهابية في المنطقة، ويكرر تأكيد المسؤولية الرئيسية للدول الأعضاء عن حماية المدنيين الموجودين في أراضيها، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وبخاصة القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني، ويحثها على اتخاذ تدابير عاجلة لمنع انتهاكات وخروقات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتقال والاحتجاز التعسفيان، وكفالة معاملة الأشخاص المحرومين من الحرية وفقا لمبادئ القانون الدولي ثم مساءلة المسؤولين عن انتهاكات وخروقات حقوق الإنسان، وتعزيز وسائل الآليات الوطنية لحقوق الإنسان وقدرتها على الاستجابة في جميع أنحاء المنطقة، واتخاذ التدابير الملائمة لمؤازرة من اختطفتهم جماعة بوكو حرام وإعادة إدماجهم، ولا سيما منهم الأطفال، واتخاذ تدابير لزيادة عدد النساء في القطاع الأمني والهيئات الوطنية المعنية بالتصدي للأزمة.

”ويرحب مجلس الأمن بالروح القيادية التي أبدتها البلدان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بدورها الطليعي في اتخاذ مبادرات لمواجهة التحديات الأمنية في المنطقة، ويشيد بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل من أجل تعزيز أمن الحدود والتعاون الإقليمي، والتصدي لأثر الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك من خلال القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ويؤكد مجدداً أن على الدول الأعضاء أن تكفل التقيد في أي تدابير تتخذها لمكافحة الإرهاب بجميع الالتزامات الواقعة عليها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود الجارية التي يبذلها الشركاء المعنيون من أجل تقديم الدعم، من خلال التبرعات والمساعدة التقنية والمشورة، للجهود التي تبذلها دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لوضع إطار صارم للامتثال وتنفيذه من جانب دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة التابعة لها، من أجل منع انتهاكات وخروقات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني المتصلة بالقوة المشتركة، والتحقيق في تلك الانتهاكات والتصدي لها والإبلاغ عنها علنًا. ويقر مجلس الأمن كذلك بالدور الهام الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في توفير المساعدة التقنية للأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ويشجع على تعزيز التعاون وتقاسم المعلومات.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد إدانته بأشد العبارات لجميع حالات الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك لأغراض السخرة والرق، في المناطق المتضررة من النزاعات المسلحة، التي تقوض سيادة القانون وتسهم في أشكال أخرى من الجريمة المنظمة عبر الوطنية وقد تؤدي إلى تفاقم النزاعات وزعزعة الأمن والاستقرار وتقويض التنمية. ويكرر مجلس الأمن التأكيد على ضرورة كفالة التنظيم والاتساق في جهود منظومة الأمم المتحدة المبذولة للتصدي للاتجار بالأشخاص في المناطق المتضررة من النزاعات المسلحة أو في حالات ما بعد انتهاء النزاع، ويقر كذلك بضرورة مواصلة العمل من أجل اعتماد نهج معزَّز وشامل ومنسق. ويشجع مجلس الأمن على زيادة التعاون بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لا سيما في إطار القوة المشتركة، بهدف إنقاذ حياة المهاجرين واللاجئين وحمايتهم على طول مسارات الهجرة، لا سيما داخل ليبيا.

”ويقر مجلس الأمن بأهمية تكميل التدابير الأمنية لمواجهة أزمة الساحل بنهج شامل ومنسق للتصدي للأسباب الجذرية للأزمات ومنع نشوء المزيد من التوترات والعنف، ومواجهة الإقصاء والفقر، وتعزيز قدرة المؤسسات والمجتمعات المحلية على الصمود، وتشجيع الحوكمة الرشيدة، وبناء مجتمعات سلمية وعادلة وحاضنة للجميع، ويتطلع، في هذا الصدد، إلى تلقي مزيد من التفاصيل عن الجهود التي بذلت في الآونة الأخيرة لإعادة مواءمة استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وتعزيز تنفيذها من خلال اتباع نهج أكثر تكاملا وشامل لعدة ركائز على امتداد السلسلة التي تربط بين التنمية والعمل الإنساني والسلام. ويشدد مجلس الأمن كذلك على أهمية الدور التنسيقي الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في دعم جهود الحفاظ على السلام وبناء السلام، وفي القيام، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بتعميق الالتزام والشراكة بين منظومة الأمم المتحدة وبلدان الساحل وغير ذلك من الشركاء الإقليميين والدوليين بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها الحكومات في منطقة حوض بحيرة تشاد والمنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية لمنع زيادة تدهور الأزمة الإنسانية، ويقر في الوقت نفسه بضرورة تعزيز الجهود الوطنية من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة. ويثني مجلس الأمن على المانحين الدوليين لتجاوز التوقعات المعلنة في مؤتمر أوسلو للمساعدة الإنسانية المعني بنيجيريا ومنطقة بحيرة تشاد، المعقود في شباط/فبراير ٢٠١٧، ويدعو إلى صرف الأموال المتعهد بتقديمها التي لم تقدم حتى الآن، ويحث جميع الجهات الفاعلة على أن تستمر في جهودها وتكفل التنسيق الوثيق، بما في ذلك بين الجهات الفاعلة الإنمائية والإنسانية، لتحقيق أهداف على رأسها تحسين الحماية، والتعافي المبكر، والتغذية والأمن الغذائي، وتحسين الأحوال المعيشية، وزيادة فرص كسب الرزق.

”ويقر مجلس الأمن بالآثار الضارة لتغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية، وغير ذلك من العوامل، على استقرار غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بما في ذلك بسبب الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وانعدام الأمن الغذائي، ويشدد على ضرورة قيام الحكومات والأمم المتحدة بإجراء تقييمات وافية للمخاطر المرتبطة بهذه العوامل ووضع استراتيجيات لإدارة هذه المخاطر.

”ويقر مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها لجنة حوض بحيرة تشاد ويرحب بعقد أول مؤتمر إقليمي لتحقيق الاستقرار في منطقة حوض بحيرة تشاد، وبالمبادرة الإقليمية التي يقودها الرئيس بخاري، رئيس نيجيريا، لتنشيط النظام الإيكولوجي لحوض بحيرة تشاد من أجل دعم توفير سبل العيش المستدامة والأمن وتحقيق التنمية في المنطقة.

”ويثني مجلس الأمن على لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة لما تبذله من جهود متواصلة من أجل حسم مسألة تعليم الحدود بين البلدين، في ظل تفاقم حالة انعدام الأمن الإقليمي، ويشجع على إحياء الجهود الرامية إلى بناء أعمدة ونصبها على طول الحدود البرية.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه من الوضع الإنساني العام في المنطقة، التي تطبعها آثار النزاعات المسلحة والإرهاب والفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي والتشرد القسري والآثار الضارة لتغير المناخ والأوبئة، وكلها تسهم في ارتفاع مستويات الهشاشة الهيكلية والمزمنة والحادة في المنطقة وتواصل التأثير على السكان وتستلزم اتخاذ إجراءات ملموسة على كل من الصعيد الإنساني والإنمائي.

”ويشـير مجلس الأمن إلى أن مسـألة نقل الأسـلحة الصـغيرة والأسـلحة الخفيفة بطريقة غير مشروعة وتراكمها بدرجة تزعزع الاستقرار وإساءة استعمالها لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين وتسبب خسائر كبيرة في الأرواح وتسهم في زعزعة الاستقرار والأمن في مناطق كثيرة، بما في ذلك في غرب أفريقيا، ويشـجع، في هذا الصـدد، مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة السـاحل على النظر في العمل الذي يمكن القيام به للمسـاهمة في مواجهة هذا التهديد، ويدعو المانحين الدوليين والثنائيين إلى تقديم المساعدات بشكل مستدام.

”ويشـجع مجلس الأمن على زيادة التعاون بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والتشارك في تحديد الأولويات وتقسيم المهام بينهما بوضـوح، من أجل تعزيز قدرة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على التصـدي للتهديدات العابرة للحدود، ويثني على ما يقوم به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة السـاحل من عمل مع المنظمات دون الإقليمية والإقليمية وما يقدمه لها من مساعدة من أجل تعزيز السلام والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة السـاحل، بما في ذلك الجهود التي تبذلها مفوضـية الجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا من أجل تنفيذ إطارها الإقليمي لإصلاح قطاع الأمن والحوكمة والتشجيع على اتباع نهج منسق لإصلاح قطاع الأمن في المنطقة.

”وينوه مجلس الأمن بدور مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة السـاحل في الإسـهام في التحليل الاسـتراتيجي والمتكامل الدوري للفرص والمخاطر والتحديات، دعماً لجهود الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية في الحفاظ على السلام، ويتطلع إلى توجيه الجهود لتعزيز الأنشطة الجارية التي يضطلع بها المكتب في مجال منع نشـوب النزاعات، بما في ذلك إجراء تحليلات شـاملة للإنذار المبكر وآليات للاستجابة السريعة، ويرحب كذلك في هذا الصـدد بالجهود المبذولة لتعزيز القدرات دون الإقليمية على التعاون في مجال منع نشـوب النزاعات، ولا سـيما التعاون بشـأن نظم الإنذار المبكر بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

”ويعرب مجلس الأمن عن عزمه على أن يرصـد دوريا التقدم المحرز، ويطلب في هذا الصـدد إلى الأمين العام أن يواصـل تقديم معلومات عن الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة السـاحل فيما يتعلق بالجوانب التي أبرزها هذا البيان، ويكرر دعوته إلى إدراج تقييم تنفيذ قرار المجلس ٢٣٤٩ في التقارير العادية التي يقدمها المكتب، مع إيلاء اهتمام خاص لهذه المسـألة في التقرير العادي المقبل المقرر تقديمه في تموز/يوليه ٢٠١٨.“